أكثر من مليون طفل يمني يعانون الجوع مع اشتداد الحرب واستمرار الحصار

قالت منظمة اليونيسيف إن نحو 1,5 مليون طفل في اليمن مصابون بسوء التغذية وإن نصف السكان يعانون الجوع وذلك بعد أيام من تصدر صور مراهقة يمنية هزيلة عناوين الأخبار حول العالم.

وذكرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) -الجمعة- أن الحرب المستمرة منذ 18 شهراً تركت 370 ألف طفل معرضين لخطر سوء تغذية حاد وهو وضع يحتاج إلى علاج عاجل لمنع الأطفال من الموت.

وقالت المتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي بيتينا ليوتشر: "إنه حقاً وضع مريع على الأرض، عندما ترى الأمهات اللائي ليس لديهن شيئاً يُذكر يأكلنه ويرين أطفالهن يموتون فهذا أمر يجعل قلبك ينفطر.

"من الصادم والمروع في حقيقة الأمر أن نرى هذا في القرن الحادي والعشرين."

وذكر برنامج الأغذية العالمي أن قرابة نصف الأطفال في اليمن توقف نموهم حيث يكونون أقصر قامة مقارنة بمن هم في مثل أعمارهم وهي علامة على سوء التغذية المزمن.

وقالت ليوتشر: إن حوالي سبعة ملايين يمني «في حاجة ماسة للغذاء»، وإن المشكلة قد تتفاقم مع استمرار الحرب والحصار.

قنبلة الرواتب تهدد بانفجار الشارع

القعيطي يهدد البنوك من التعامل مع "المركزي" بصنعاء

هادي وحبتري يصدران موارد الراتب

الصناعة تدعو التجار إلى عدم تكديس الأموال بالمنازل

تتصاعد أزمة عدم صرف رواتب موظّفي الدولة البالغ عددهم 1,3 مليون، في الوقت الذي لم يظهر أي ضوء في نهاية النفق، حيث لم يتسلّم موظّفو الجهاز الإداري للدولة للشهر الثالث على التوالي رواتبهم، وسط حالة من الغضب والضيق من تفاقم الأوضاع المعيشية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعاني منها ملايين اليمنيين، وانزلاق آلاف الأسر ضمن الطبقة المتوسّطة إلى خط الفقر المدقع.

وفاقم نقل البنك المركزي من قِبل تحالف العدوان ومنع تدفّق الموارد المالية إلى العاصمة صنعاء من أوجاع اليمنيين التي تتزايد مع صعوبة توفير رواتب الموظّفين، وتسبّب في تضور ملايين اليمنيين جوعاً ممن يعانون أصلاً من الفقر والبطالة وارتفاع معدّلات سوء التغذية وتزايد انتشار الأمراض وانهيار الخدمات الأساسية مع استمرار فرض حصار جائر بري وبحري وجوي على الشعب اليمني بدون حق أو مبرر قانوني وللعام الثاني.

البطاقة الالكترونية عملة للتداول تُصرف «قريباً»

مناشدات عالمية بإنقاذ اليمنيين من الجوع

وفي الوقت الذي ترتفع الأصوات في العالم تطالب بإنقاذ الشعب اليمني من كوارث العدوان والحصار والمجاعة.. وتتزايد المناشدات إلى العالم لمساعدة الشعب اليمني وانقاذه من الموت جوعاً.. في الوقت ذاته نجد أن هناك من يتلذذون ويطربون ويقهقهون لموت هذا الشعب العظيم.. لا يكترثون لأطفال يموتون جوعاً، ونُزعت الرحمة من قلوب آخرين من المتخمين الذين يسرقون اللقمة من أفواه الجائعين ولا يهتز لهم ضمير..

مطابخ اليمنيين تغلق واحداً بعد الآخر والكل يرمي بالمسئولية على الآخر فيما يتعلق بصرف الراتب.. لكن عندما تكون الصفقات القذرة حاضرة فالكل يدَّعي أنه يمثل الشعب اليمني ويدافع عنه وعن مصالحه.. وهات يا كذب ودجل ونفاق..

عملاء العدوان لم يكتفوا بقتل الشعب اليمني مع العدوان السعودي بل نجدهم انتقلوا إلى ارتكاب مذبحة إبادة جماعية بمنع صرف الرواتب للموظفين، لتأكيد حقارتهم ونذالتهم بسرقة لقمة عيش ملايين اليمنيين، غير مكتفين بالكبسة والمال المدنس الذي استلموه ثمن دماء شعبنا اليمني..

ففي خطوة قذرة لتشديد الحصار الاقتصادي ومنع تدفّق الموارد المالية إلى البنك المركزي بصنعاء، وجّه المدعو" عبدالعزيز جباري- القيادي بحزب الاصلاح- محافظ مأرب سلطان العرادة ومدير فرع البنك المركزي بالمحافظة، بمنع توريد قيمة الغاز المنزلي "المركزي" إلى العاصمة صنعاء.

وبرّر هذا العميل في مذكرة رسمية هذه الخطوة بأنها تأتي وفقاً لما تقتضيه "المصلحة العامة، وتنفيذاً لتوجيهات الرئيس المنتهية ولايته هادي.. تصوّروا أن المصلحة الوطنية المزعومة تقضي بمنع صرف الرواتب، ولم يكتف بذلك بل إنه طلب فتح حساب حصة الحكومة من قيمة الغاز المنزلي، وحساب التسهيل "حساب حكومي"، وآخر للشركة اليمنية للغاز.

الجدير بالذكر أنه يقدّر متوسّط الإنتاج الشهري للغاز المنزلي في صافر بمأرب بـ22,097 ألف برميل "تعادل 75 قاطرة"، وتباع اسطوانة الغاز في السوق السوداء في العاصمة صنعاء والعديد من المحافظات بسعر يتراوح بين 3- 4 آلاف ريال في حين أن سعرها الرسمي 1200 ريال فقط.

وفي سياق تضييق الخناق على الشعب اليمني عبر مؤامرة إذلاله بالراتب، طلب القعيطي- محافظ البنك المركزي "المعيّن من الفار هادي" - من مديري عموم البنوك التجارية والإسلامية العاملة في البلاد "مراعاة أن تكون أي إصدارات جديدة لأذون الخزانة والسندات الحكومية والصكوك الإسلامية وشهادات الإيداع بموافقة صادرة من قبله"، ما يعني منع هذه البنوك من التعامل مع البنك المركزي في العاصمة صنعاء.

وهدد القعيطي البنوك التجارية والإسلامية بفتح حسابات بمقر البنك في عدن وإجراء المعاملات المالية والمصرفية وتسوياتها عبر هذه الحسابات"، وهذا يعني أن لا أمل في عملاء السعودية بمعالجة المشكلة.

وكيل المالية:

نعاني من قرارات ارتجالية وسماح بالتوريد خارج البنك

بعض المحافظات تودع الموارد في بنوك ولا توردها للبنك المركزي

لجان برلمانية وممثلون عن المالية يبحثون عن المرتبات

مجلس النوّاب

أما على صعيد الجهود التي تبذل في العاصمة صنعاء فهي أيضاً جهود مخيبة للآمال ولم ترتق إلى خطورة استشعار الوضع أو إدراك المسئولية المترتبة على عدم صرف الرواتب ومعرفة حقيقة أين تذهب الإيرادات..

وبهذا الشأن أوضح وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة أمين عبدالجبّار المحمّدي لأعضاء مجلس النوّاب أن الوضع المالي صعب والميزانية تعتمد على النفط، وترتّب على هذا الوضع أزمة مالية.

مشيراً الى أن الوزارة قامت بإعداد الدراسات التي تمكّن من الاستمرارية في مواجهة عدد كبير من الالتزامات المالية، مبيّناً أن قرار نقل البنك المركزي ترتّب عليه مشاكل كثيرة عكست نفسها على كافة شرائح المجتمع ومع ذلك يتم العمل وبذل الجهود لدفع الرواتب ومواجهة الضرورات الحتمية.

وأشار إلى أنه تم تشكيل لجان وأنه خلال أسبوع ستكون هناك رؤية واضحة لقضية الرواتب، حيث إن هناك عملاً جاداً يُبذل.

وبيّن وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة أن الوزارة تعاني من بعض القرارات الارتجالية وإعطاء سماح للتوريد خارج البنك المركزي وهذا يشكّل إزعاجاً في توفير الالتزامات لأنه يفترض التوريد إلى البنك المركزي وفق أحكام القانون وكما أن بعض المحافظات لم تورّد ما لديها من مبالغ إلى البنك المركزي وتجنّبها في بنوك بعض المحافظات.. ودعا الجميع إلى العمل المشترك لإيجاد الحلول لهذه المشكلة.

وبهذا الخصوص أقرّ البرلمان عقد اجتماع مشترك يضم رؤساء اللجان الدائمة بالمجلس ورؤساء الكتل البرلمانية وأعضاء اللجنة الاقتصادية إلى جانب ممثّلي وزارة المالية لدراسة الوضع المالي القائم لبحث المشكلة وإيجاد الحلول العملية للأوضاع المالية القائمة وبما يؤدّي إلى سرعة صرف رواتب موظّفي الدولة في الجهازين العسكري والمدني وتقديم تقرير بنتائج ذلك إلى المجلس في أقرب وقت.

عقلان يتعهد بصرف البطائق الالكترونية للموظفين

القطاع الخاص

وبهذا الشأن عقد القائم بأعمال وزير الصناعة محسن النقيب اجتماعاً موسعاً ضم كبار التجار والمستوردين ورجال المال والأعمال والجهات ذات العلاقة لبحث الحلول الكفيلة بوقف تداعيات هذه الأزمة.

وأشاد النقيب بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في ظل الظروف الراهنة.

لافتاً إلى ضرورة استكمال الدورة النقدية، بعد أن تم الاتفاق مع البنك المركزي بهذا الخصوص.

الاجتماع أكد على ضرورة استمرار السيولة النقدية في إطار الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

كما أكد أن الوزارة ستقوم بتذليل الصعوبات التي تقف أمام التجّار والمستوردين وضرورة قيام التجّار بإيداع المبالغ في البنك بدلاً من تكديسها في البيوت بعد أن تم الاتفاق مع البنك المركزي على السماح لأي شخص بالسحب بعد مرور أسبوع وبنسبة 70% لكي تدور العجلة.

مواجهة أزمة السيولة

غير أن الأهم في هذه القضية أو المزعج جداً، أن القائم بأعمال رئيس الوزراء طلال عقلان، وبعد أن اصبح الرأس بالفأس يعلن أن الحكومة تدرس كافة الحلول المتاحة لمواجهة أزمة السيولة النقدية ووضع المعالجات الكفيلة بحل مشكلة تأخّر صرف رواتب موظّفي الجهاز الإداري للدولة، موضّحاً أن إحدى الحلول التي سيتم البدء بها قريباً، هو البطاقة الإلكترونية، التي سيتمكّن بموجبها الموظّفون من مواجهة احتياجاتهم اليومية بما في ذلك الغذاء والدواء.

جاء ذلك أثناء لقائه مع قيادة اتّحاد نقابات موظّفي الجهاز الإداري للدولة وعدد من رؤساء نقابات الموظّفين، والذي تم فيه مناقشة أسباب تأخّر صرف رواتب شهر سبتمبر، والجهود المبذولة لمعالجة أزمة السيولة النقدية الراهنة، التي تسبّب بها القرار غير الدستوري والكارثي والعدائي للمرتزقة تجاه الشعب اليمني والمتمثل بنقل البنك المركزي اليمني وسط تواطؤ دولي واضح.

عقلان كشف في الاجتماع أن هناك تفاهمات مع اتّحاد الغرف التجارية والصناعية، بشأن توفير المواد الغذائية الأساسية للراغبين من الموظّفين وبالأسعار الرسمية السائدة بالسوق وتعهد بأنه سيتم البدء أولاً بصرف رواتب منتسبي الجيش والأمن، ومن ثم الانتقال إلى القطاع المدني.

وبعد قرابة عامين من العدوان لم يتردد عقلان- الذي يتولى المسئولية كرئيس للحكومة- عن تحميل العدوان ومرتزقته المسئولية المباشرة عن أزمة السيولة النقدية وذلك بقرارهم نقل البنك المركزي ومنع تدفّق الإيرادات والعمل على التهريب الممنهج للعملة الوطنية وإتلافها على ذلك النحو الذي شهده الجميع عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي.

ودعا الجميع الى تفهّم طبيعة الظروف الراهنة المفروضة على الشعب اليمني، وإدراك خطورة أهداف المؤامرة الخبيثة على سلام وأمن واستقرار المجتمع وكيان الدولة اليمنية.. وقال: "علينا أن نواجه المؤامرة الخبيثة والورقة الاقتصادية التي يسعون من خلالها إلى تركيع الشعب اليمني رغم كل التنازلات التي قدّمها في سبيل السلام".

وتطرّق عقلان إلى الجهود المبذولة منذ بدء العدوان في إدارة الدولة، موضّحاً أن إجمالي الموارد المتاحة التي بموجبها تم تسيير نشاط الدولة لم تتجاوز 12% من حجم الموارد التي كانت متاحة قبل عام 2015م، مطالباً جميع النقابيين في الجهاز الإداري للدولة بالمشاركة الفاعلة في مكافحة الفساد أياً كان نوعه أو حجمه، وتقديم من بحوزتهم أي وثائق لممارسات فاسدة ليتم بموجبها إحالة مرتكبيها إلى نيابة الأموال العامة واتّخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

من جانبهم استعرض رئيس الاتحاد محمد البابلي، وأعضاء اتّحاد نقابات الموظّفين، طبيعة الظروف المعيشية الصعبة التي يواجهها موظّفو وموظّفات الجهاز الإداري للدولة بسبب تأخّر صرف رواتبهم للشهر المنصرم، والمخاوف القائمة من استمرار هذه المشكلة، موضّحين أهمية الإسراع في تدشين نظام البطاقة الإلكترونية لإتاحة المجال أمام الموظّفين لتوفير مشترياتهم الضرورية سواءً من الغذاء والدواء أو سداد التزاماتهم للآخرين، مطالبين الحكومة بتشديد الإجراءات تجاه الفساد والمفسدين بما يعزّز جهودها في مواجهة التحديات الماثلة وصمود الشعب اليمني في وجه العدوان ومؤامراته الدنيئة على شعبنا وبلادنا.

بالتأكيد كل الاجتماعات هي للاستهلاك، بينما المشكلة لا تتحمل الانتظار..

كارثة اقتصادية

رجاء حمود الإرياني

الاقتصاد عصب الحياة، حيث يعكس دائماً الوضع المعيشي للمجتمع، وقد تأثر الاقتصاد بشدة بالنزاع الدائر في اليمن حيث أعادت الحرب التي تشهدها اليمن عجلة الاقتصاد عقوداً إلى الوراء.

الاقتصاد اليمني قضى ما يزيد عن عام ونصف تقريباً في غرفة الإنعاش، متعرضاً لكافة العمليات الجراحية الاقتصادية الحرجة، بعدما طال سرطان الحرب اللعين كل جسده الاقتصادي؛ فالأزمة لم تخلف فقط قتلى وجرحى ، بل تردى خلالها الوضع الاقتصادي، واصبح في أدنى مستوى..

فقد تعرضت اليمن خلالها لعقوبات وحصار اقتصادي كبير، وشهد الدولار أثناءها ارتفاعات مستمرة، قابلها هبوط واضح في قيمة العملة المحلية، وارتفاع جنوني في أسعار بعض السلع والمواد، مع فقدان بعضها، وشحها في أحيان أخرى وأهمها المحروقات، وما خلفته من معاناة الأفراد الطويلة معها، فضلاً عن ارتفاع البطالة، وعدم قابلية المؤسسات الاستثمارية الصغيرة والكبيرة على العمل..ولم يتوقف الوضع الى هذا الحد لكنه امتد ليطال الراتب الشهري للموظف حيث يوجد بعض الجهات الحكومية لم يصرف لها رواتب منذ ثلاثة اشهر، كل ذلك أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطن اليمني..

لم يقتصر تأثير الحرب على تردي الوضع الاقتصادي فحسب لكنه شمل التعليم أيضاً فالحرب كان لها تأثيرها على عرقلة مسيرة التعليم، حيث فقدت العملية التعليمية -ولا تزال- جزءاً مهماً من البنية التحتية ومن مواردها البشرية (مدرسين ومشرفين وطلاب)، بسبب تضرر المدارس، وعمليات النزوح للطلبة والمعلمين على حد سواء، إضافة إلى القصف العشوائي الوحشي شبه المستمر، الأمر الذي يتطلب العديد من السنين لتعويضها، حيث توقف نصف إجمالي عدد الأطفال ممن هم في سن الدراسة عن الذهاب إلى المدرسة، كما تم إغلاق العديد من المدارس نتيجة للعنف وعدم الاستقرار.. وهنا وجب التنويه إلى أن التعطل الشامل للعملية التعليمية، يؤدي الى نتائج كارثية على الموارد البشرية، وبالتالي على العملية التنموية للبلاد برمتها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ويبدو جلياً أن معاناة التعليم والاقتصاد اليمني ستتفاقم خلال مرور الأزمة بعامها الثاني، ومع غياب الآفاق لحلول سياسية (نهائية أو مؤقتة) تنقذ ما بقي من الدولة اليمنية ومؤسساتها، وتسمح بعودة النشاط الاقتصادي إلى حالته الطبيعية.. إنها كارثة، تعوّد العالم على مشاهدة فصولها بضمير ميت، ومن دون أن يفعل شيئاً..

صندوق النقد الدولي يشيد بدور البنك المركزي خلال 16 شهراً

نيويورك/ متابعات

قال المتحدث باسم صندوق النقد الدولي جيري رايس، إن البنك المركزي اليمني في صنعاء تحت قيادة المحافظ محمد بن همام لعب دوراً مصيرياً في توفير الحد الأدنى من احتياجات اليمنيين على مدى 16 شهرا.

وأوضح رايس في مؤتمر صحفي بمقر الامم المتحدة- الخميس- "فيما يتعلق بالاتهامات الموجهة لاداء البنك المركزي ومحافظه، فإن ذلك ينفيه الاستخدام اللائق للاحتياطي النقدي الأجنبي في البنك المركزي، والتي كما اقترح البنك نفسه في رسالته العلنية بأن الحل الأمثل لقضية البنك تقتضي اجراء "مراجعات حسابية محايدة.." مؤكداً أن ذلك هو "ما قاله المحافظ بن همام مؤخراً في رسالته للرئيس".

وتابع رايس قائلاً: نؤكد وكما هو واضح لكل اطراف الصراع في اليمن أن البنك المركزي لعب خلال 16 شهراً دوراً مصيرياً في توفير الحد الأدنى من توريد العناصر الغذائية الأساسية، وتوريد المشتقات النفطية والادوية أيضاً، الأمر الذي ساهم في الحد بشكل كبير من مخاطر تفاقم الازمة الإنسانية.

وأضاف: ان البنك المركزي حافظ في نفس الوقت على استقرار العمليات المصرفية الداخلية والدولية، ونظام دفع المرتبات في مرحلة تتميز بمصاعب اقتصادية متصاعدة وبيئة أمنية صعبة أيضاً.

وحول قرار "هادي" بنقل مقر البنك المركزي اليمني إلى عدن ، أكد رايس ان الاهم هو تنفيذ البنك لالتزاماته تجاه الشعب اليمني ، وهي المتعلقة بالمهام التي التزم بها البنك خلال تواجده في صنعاء ، وأهمها دفع رواتب موظفي الدولة والتزام الحياد وخدمة الدين العام. وفي هذا السياق وصف رايس " قرار نقل البنك المركزي اليمني الى عدن بأنه ينطوي على عمليات معقدة في توزيع المسؤوليات بين صنعاء وعدن ، الأمر الذي يتطلب عملاً طويلاً وإدارة عن قرب ، بحيث يكون البنك قادراً على تلبية اهتمامات كل الشعب اليمني في كل أنحاء الجمهورية اليمنية بدون استثناء.

وأكد رايس على أن أهم ما يشدد عليه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، هو ان تبقى عمليات البنك مستقلة بشكل كبير، وقادرة على العمل في ردم آثار الصراع وإعادة الإعمار، مشيراً الى ان البنك والصندوق سيسهمان في ذلك قدر الإمكان.